ملف المناصرة

لبيب شائف

Labib Shayef

قيد الحبس الاحتياطي | اليمن

لبيب شائف استشاري يمني عمل مع منظمات محلية ودولية، منها برامج تتعلق بالنوع الاجتماعي والسلام، وهو محتجز لدى سلطات الحوثيين منذ اعتقاله في صنعاء في 6 يونيو/حزيران 2024. وأُحيلت قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بتهمتي التجسس وإعانة العدو المعاقب عليهما بالإعدام.

01
القضية في دقيقة

لبيب شائف استشاري يمني عمل مع منظمات محلية ودولية، منها برامج تتعلق بالنوع الاجتماعي والسلام، وهو محتجز لدى سلطات الحوثيين منذ اعتقاله في صنعاء في 6 يونيو/حزيران 2024. وأُحيلت قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بتهمتي التجسس وإعانة العدو المعاقب عليهما بالإعدام.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**6 يونيو/حزيران 2024**	الدولة**اليمن**
التهمالتجسس (المادة 127 من قانون الجرائم والعقوبات) إعانة العدو (المادة 128 من قانون الجرائم والعقوبات)		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن لبيب شائف فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02

مسار القضية

6 يونيو/حزيران 2024

اعتقال

اعتقاله من مكتبه في صنعاء

اعتقلت سلطات الحوثيين لبيب شائف، وهو استشاري عمل مع منظمات محلية ودولية، منها برامج تتعلق بالنوع الاجتماعي والسلام، من مكتبه في صنعاء. وجاء اعتقاله ضمن حملة احتجاز تعسفي وإخفاء قسري طالت موظفين في الأمم المتحدة وعاملين في منظمات المجتمع المدني بدأت في 31 مايو/أيار 2024، ولم تُبرز مذكرات توقيف لمعظم المعتقلين.

أغسطس/آب 2025

فعل آخر

السماح لأسرته بزيارته للمرة الوحيدة منذ اعتقاله

تمكنت أسرته من زيارته مرة واحدة في أغسطس/آب 2025. وأفادت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول 2026 بأن هذه بقيت الزيارة العائلية الوحيدة منذ اعتقاله في يونيو/حزيران 2024.

أغسطس/آب 2026

تحقيق

إحالته إلى النيابة الجزائية المتخصصة واستجوابه بشأن عمله

بدأت سلطات الحوثيين اعتبارًا من 18 أغسطس/آب 2026 إحالة موظفين محتجزين من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى النيابة الجزائية المتخصصة في صنعاء. وكان ضمن ثمانية أشخاص أُحيلوا إلى النيابة، واستجوبه المحققون بشأن عمله مع منظمات محلية ودولية. ولم يُنشر التاريخ الدقيق لإحالته.

6 أكتوبر/تشرين الأول 2026

توجيه اتهام

مواجهته تهمتي التجسس وإعانة العدو المعاقب عليهما بالإعدام

أفادت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بأن الأشخاص الثمانية المحالين إلى النيابة، ومنهم لبيب شائف، يواجهون تهمتي التجسس وإعانة العدو بموجب المادتين 127 و128 من قانون الجرائم والعقوبات اليمني، وكلتاهما يعاقب عليها بالإعدام. ولا يُنسب إلى أي من المتهمين ارتكاب قتل عمد.

6 أكتوبر/تشرين الأول 2026

إحالة للمحاكمة

إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء

بحسب التقرير نفسه، أحالت النيابة الجزائية المتخصصة القضايا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، التي أُنشئت عام 1999. ولم يُنشر موعد لأي جلسة.

6 أكتوبر/تشرين الأول 2026

منع الرعاية الطبية

تدهور حاد في صحته دون رعاية كافية

يعاني من مرض السكري وأُصيب بالتهاب الكبد الوبائي من النوع ب أثناء احتجازه. وأفادت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بأن صحته تدهورت بشدة وبأنه لم يتلقَّ رعاية طبية كافية.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال لبيب شائف محتجزًا لدى سلطات الحوثيين في صنعاء منذ 6 يونيو/حزيران 2024. وأُحيلت قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمتي التجسس وإعانة العدو المعاقب عليهما بالإعدام، ولم يُنشر موعد لأي جلسة.

الخلفية والعمل

لبيب شائف استشاري يمني يقيم في صنعاء، وكان يبلغ 57 عامًا في أكتوبر/تشرين الأول 2026. وبحسب منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، عمل مع منظمات محلية ودولية، منها برامج تتعلق بالنوع الاجتماعي والسلام. ولم يُنشر الكثير عن مسيرته المهنية، ولم تُدلِ أسرته بتصريحات علنية في المصادر التي رُوجعت.

القبض عليه

اعتقلته سلطات الحوثيين من مكتبه في صنعاء في 6 يونيو/حزيران 2024. وجاء اعتقاله ضمن حملة بدأت في 31 مايو/أيار 2024 احتجز فيها الحوثيون عشرات من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في منظمات المجتمع المدني اليمنية والدولية. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن السلطات لم تُبرز مذكرات توقيف لمعظم المعتقلين، وبأن كثيرين منهم تعرضوا للإخفاء القسري لأشهر. واعتُقل سامي الكلابي، الموظف في الأمم المتحدة، في اليوم نفسه.

ظروف الاحتجاز والصحة

يعاني من مرض السكري وأُصيب بالتهاب الكبد الوبائي من النوع ب أثناء احتجازه. وأفادت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول 2026 بأن صحته تدهورت بشدة وبأنه لم يتلقَّ رعاية طبية كافية. ولم تتمكن أسرته من زيارته سوى مرة واحدة في أغسطس/آب 2025. وأفادت هيومن رايتس ووتش عمومًا بأن المحتجزين في هذه الحملة حُرموا من الوصول الكافي إلى المحامين والأسر والرعاية الطبية، وبأن بعض الأسر تتحدث عن اعترافات انتُزعت تحت التعذيب أو التهديد به.

الإجراءات القانونية

في 18 أغسطس/آب 2026 بدأت سلطات الحوثيين إحالة محتجزين من هذه الحملة إلى النيابة الجزائية المتخصصة في صنعاء. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن قانون الإجراءات الجزائية اليمني يوجب إحالة المحتجز إلى النيابة خلال 24 ساعة، وصدور قرار النيابة خلال 24 ساعة أخرى أو الإفراج عنه، وإلى أن الاحتجاز لأكثر من عامين دون إحالة أو مراجعة قضائية فعلية يخالف هذه الضمانات.

وبحلول 6 أكتوبر/تشرين الأول 2026 كان ثمانية أشخاص قد أُحيلوا إلى النيابة: موظفان في الأمم المتحدة، واستشاري لدى الأمم المتحدة، وخمسة أشخاص عملوا مع منظمات المجتمع المدني، ولبيب شائف أحدهم. واستجوبه المحققون بشأن عمله مع منظمات محلية ودولية. وأحالت النيابة الجزائية المتخصصة القضايا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء التي أُنشئت عام 1999. ويواجه الثمانية جميعًا تهمتي التجسس وإعانة العدو بموجب المادتين 127 و128 من قانون الجرائم والعقوبات، وكلتاهما يعاقب عليها بالإعدام. والشخصان الآخران اللذان سمتهما منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش هما سامي الكلابي، 41 عامًا، المصاب بالسرطان والذي يتلقى العلاج الكيميائي في مستشفى عسكري، والدكتور علي المضواحي، الاستشاري السابق لدى منظمة اليونيسف والمستشار لدى وزارة الصحة العامة والسكان الخاضعة للحوثيين، الذي قالت زوجته إنه احتُجز في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب والضغط لوصف اللقاحات بأنها أدوات تجسس.

ردود الفعل الدولية

في بيان مشترك صدر في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2026، دعت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش سلطات الحوثيين إلى وقف هذه الملاحقات والإفراج عن جميع المحتجزين تعسفيًا. وأشارتا إلى أن أيًا من المتهمين لا يُنسب إليه ارتكاب قتل عمد، وهو حد «أشد الجرائم خطورة» الذي يتسامح فيه القانون الدولي مع عقوبة الإعدام، وجددتا معارضتهما لعقوبة الإعدام في جميع الحالات. وأفادتا بأن 72 موظفًا على الأقل من موظفي الأمم المتحدة وعشرات العاملين في المجالين الإنساني والمدني ما زالوا

محتجزين، في حين أعلن برنامج الأغذية العالمي في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026 الإفراج عن أحد موظفيه المحتجزين. وكانت هيومن رايتس ووتش قد حذرت في 25 أغسطس/آب 2026 من أن الإحالات إلى النيابة تمثل أحدث خطوة في حملة الحوثيين ضد موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/labib-shayef/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 06-06-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org